في المصدرية فيحذف معهما ما يدخل عليهما من حروف الجر وهو اللام في
المعنى سبق في حل مقتني اي وسبقه ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت
زيدا الرجال فانه يصح تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف
الرجال فان الفعل قد يصل اليه بحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال
قال المصنف اي يعني ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت
قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم يعني قول من اجاز ضرب
غلامه زيدا ونحوه من اللبس يعني اللبس امر الجماعة تبعا لبعض
من رأيهم ويجوز فتح يعني انهم للتعظيم او ان المورد لا باس واحد
من جماعة المروي بين ويشبه يعني ممنوع وقد يلزم الا من التقدم
بالنسبة اي عدم اللزوم نحو اعطيت زيدا عمرا توقف ثم في جواز
تقديم ما مرتبة في الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل وسطه
الاخفض الجواز وعلته بعدم اللبس اي والحاصل في الصورة الثانية
احتمال لبس وقد فلم اديلزم الاصل امتناع تقديم الثاني على
الاول متى حرفي مع على الفعل او متقدمين مع عليه فتامل
محصور اي فيه او ظاهرا اوله ولي ضمير اعرضه حينئذ الموضع
بانه يجوز تقديم الثاني على الفعل لا مع الثاني الفعل اي قد يرى
واجبا اشارة اي ان حتما مفعول ثان ليرى مقدم ويحتمل ان يكون
اشارة اي انه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز ايضا ان يكون صفة
مصدر محذوف اي تركا حتما او حالا من ترك في مذهبك ويرى على
هذه الثلاثة يعني يعتقد كما في راي اسنا فلي حتما كذا بناء القول
بان ذلك يعني اعتقد مستورية اي واحد كما مر في عدم كما اذا
كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا اي فيه قال ثم ما محصه انظر
خشية من خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا فيه نحو
ما اعطيت عمرا الا زيدا اذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فانه اذا
قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمرو لا يحل الحصر في زيد له

وقد تحسب ان لزوم الاصل اصلا بالتقسيم الى ممتنع تقديم الثاني على الاول وجوبا

حصل

حصل اللبس ويمكن ان يقال يرتفع الحصر مع القرينة الدافعة للبس كما ان
يقال ما اعطيت عمرا شيئا الا زيد ويفهم بيان من مرافعة الحصر مع
دفعه اللبس تقديم الا مع المحصور فيه كان يقال ما اعطيت الا زيدا عمرا
بقي ما اذا انتفى خوف اللبس وعدم الحصر في متاخر نحو وزينة كاعطيت
امراة زوجها اذ كان زوجها هو الفاعل في المعنى وايضا فيه بحث مراعاة
الضمير مع القرينة الدافعة للبس كان يقال اعطيت امراة الدرهم فقدمه
زوجها وهذا قول من قول اخره في اللفظ اسم يعود على الثاني فالعود في
الى ذلك فيقال في هذا نحو جارية اعطيتها ابنها وفيه قبيح عمرو
ما اعطيته الا زيدا او نحو ذلك مما يؤدي الى المراد به محذوف جاز وجاز
اي جاز تقديم الثاني وجاز تاخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير على
متقدم رتبة بحكم الفاعل في ولم يتعرض له الناظم مع حكمه من باب
المبتدأ والخبر وهي المفعول من غير باب ظن لو قال وهي ما عدا
مفعولي باب ظن في اللبس بمدة كان احرى وكان التخصيص بالمفعول لكون
الكلام فيه اما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما
تقدم في قوله ولا تجز هنا بلا دليل واقتصارا لا يقال هذا لا يأتي
في المفعول به لان الفعل المتعدي يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا
لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل
عليه اجمالا ونحو ما يعرض في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن يحذف
اقتصارا حرف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على راي السعادة
ورايه ايضا وقيل في المغني انه لا مفعول له اصلا وعبارة
المغني بعد ذكر كلام السعادة وتحقيقه انه يقال انه تارة يتعلق
الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من
اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال حصل
حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل الفعل فيقتصر
عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا

جار بها